بمساهمة من القطاع غير النفطي مع استمرار الحكومة في طرح مبادرات للتنويع الاقتصادي

«غلوبل»: نمو إجمالي الناتج المحلي للسعودية بواقع 4.4 في المئة هذا العام

قال بيت الاستثمار العالمي «غلوبل»تشير التقديرات إلى نمو إجمالي الناتج المحلي للسعودية بواقع 6.8 في المئة في عام 2012. وعقب إنتاج النفط القياسي الذي شهدته المملكة في عام 2012، فقد لجأت الحكومة إلى اتخاذ تدابير قوية للتحفيز المالي والاستثمار على نحو أكبر في مشروعات البنية التحتية. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 4.4 في المئة في عام 2013 مع استقرار إنتاج النفط والاستفادة من تنفيذ الإنفاق المالي التوسعي. وقد زاد إجمالي الناتج المحلي النفطي بواقع 10.4 في المئة وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط ومستويات الإنتاج القياسية. كما نما قطاع النفط بواقع 5.5 في المئة في عام 2012 في أعقاب زيادة الإنتاج التي تلت فرض العقوبات على إيران في أوائل 2012. ومع ذلك، فإنه من المتوقع أن يبقى نمو القطاع منخفضاً على مدار السنوات الخمسة القادمة مع نمو هامشي أو استقرار في حجم الإنتاج أو التوسع في الطاقة الإنتاجية مع ارتفاع إنتاج النفط الوارد من العراق وأمريكا الشمالية وليبيا.

وأضاف التقرير نما إجمالي الناتج المحلي للقطاع غير النفطي بواقع 7.2 في المئة في عام 2012 بعدما شهد أفضل أداء في الثمان أعوام الماضية بواقع 8.0 في المئة في عام 2011، حيث قاده في ذلك النمو في القطاعين الخاص والعام. وواصل القطاع الخاص غير النفطي مسار نموه في عام 2012، حيث ارتفع بواقع 7.5 في المئة، مقارنة النمو بواقع 7.8 في المئة في عام 2011، وقد قاده في ذلك النمو القوي في قطاعات التصنيع والبناء والتجزئة والنقل وسجلت جميع القطاعات نمواً في عام 2012. كما استمر القطاع العام غير النفطي بالنمو في عام 2012 حيث ارتفع بواقع 6.3 في المئة في عام 2012 بعد ارتفاع بواقع 8.7 في المئة في عام 2011.

وتابع من المتوقع أن يساهم القطاع غير النفطي في نمو إجمالي الناتج المحلي للمملكة، حيث إن الحكومة تستمر في طرح مبادرات بهدف التنويع بعيدا عن النفط ومعالجة الحاجات الاجتماعية والتنموية. وتشير التقديرات إلى بقاء نمو القطاع الخاص غير النفطي أعلى من توقعات إجمالي الناتج المحلي، حيث يبلغ متوسط النمو ما يزيد عن 5.5 في المئة. وفي تلك الأثناء، فإنه من المتوقع أن يبقى نمو القطاع الخاص غير النفطي ثابتا بواقع 3.9 في المئة حتى عام 2017.

وأشار من المتوقع أن يستمر قطاع التصنيع في قيادة النمو في القطاع الخاص جراء الاستهلاك المحلي القوي والصادرات غير النفطية، وتدعمه الاستثمارات الرأسمالية المستمرة في القطاع. وقد زاد التكوين الرأسمالي الثابت بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 17.0 في المئة طوال العشرة سنوات الماضية حتى 2012، في حين أن بيانات معاملات نقاط البيع القوية تشير إلى إستمرار الطلب على البضائع المصنعة. وقد زادت المبيعات عبر معاملات نقاط البيع بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 25.4 في المئة خلال الفترة من 2007 إلى 2012. كما تضاعفت الصادرات غير النفطية منذ 2007 لتصل إلى 49.5 مليار دولار أمريكي في عام 2012.

من المتوقع أن يستمر قطاع التصنيع في قيادة النمو في القطاع الخاص جراء الاستهلاك المحلي القوي والصادرات غير النفطية

أما قطاع البناء، الذي نما بواقع 10.3 في المئة، فقد كان من بين القطاعات الخاصة الأسرع نمواً في عام 2012، ويقوده في ذلك عمليات ترسية العقود على نحو قياسي، حيث إن السعودية، باعتبارها أكبر سوق للمشروعات في الشرق الأوسط، قد سجلت رقما قياسيا بترسية عقود تقدر بمبلغ 50 مليار دولار أمريكي في عام 2012، وفقا إلى تقديرات ميد. وإضافة إلى ذلك، تتوقع ميد أن تزيد ترسية العقود إلى 70 مليار دولار أمريكي في عام 2013.

وجدير بالذكر أن الإنفاق الحكومي الجاري على قطاع النقل والخدمات الاجتماعية من المتوقع أن يُبقي قطاع الخدمات نشطا. وبموجب خطة التنمية التاسعة تعتزم الحكومة أن تستثمر 30.0 مليار دولار أمريكي في قطاع النقل والاتصالات و74.0 مليار دولار أمريكي في الخدمات الاجتماعية والصحية.

نمو القطاع غير النفطي

الضغوط التضخمية في مؤشر المعيشة استمرت

قال تقرير غلوبل ان الضغوط التضخمية استمرت كما تقيسها تكلفة مؤشر المعيشة، في التراجع في عام 2012، يقودها في ذلك التخفيف من أسعار المواد الغذائية والإيجار والرعاية الصحية وغير ذلك من المصروفات والخدمات. وقد انخفض متوسط التضخم «أسعار نهاية العام» في السعودية إلى 4.6 في المئة في عام 2012 مقارنة بالعام 2011 «5.0 في المئة» وبالعام 2010 «5.3 في المئة». وقد برز الانخفاض تحديدا في فئة المصروفات الأخرى التي تراجعت إلى 3.7 في المئة في عام 2012 من 9.0 في المئة في عام 2011. وارتفع المؤشر في أواخر 2011 ليعكس الارتفاع السريع في أسعار الذهب والمجوهرات «والتي تمثل الجزء الأكبر من هذه الفئة». ومع ذلك، فقد انخفض معدل الزيادة في هذه الفئة في عام 2012 مع استقرار أسعار الذهب.

وأوضح ارتفع الفائض التجاري إلى 35 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في 2010 من 29 في المئة في 2010، مع زيادة صادرات النفط من 41 في المئة إلى 48 في المئة من إجمالي الناتج المحلي. فقد ارتفعت نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات إلى 88 في المئة في 2012 من 86 في المئة في 2010، يمثل فيها النفط الخام تقريباً 90 في المئة من صادرات النفط فيما تمثل المنتجات المكررة الباقي.

ومن المتوقع أن يبقى ميزان الحساب الجاري على حاله نتيجة لارتفاع الفائض التجاري الذي يستمر في تعويض العجز في الخدمات والحوالات الجارية. ورغم الحفاظ على الدخل من الاستثمارات الخارجية طوال فترة التباطؤ الاقتصادي العالمي، فإنه يُعتقد بأنه يحقق عوائد أفضل مع توقع ارتفاع أسعار الفائدة بعد عام 2015. ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى هبوط ميزان الحساب الجاري إلى 12.4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017 من 26.5 في المئة في عام 2012.

ومن المتوقع أن يساهم التحسن في مناخ الأعمال العام من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة، في حين أن محافظ الاستثمارات في الخارج من المحتمل أن تنخفض تدريجيا. ومن المتوقع أن يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 3.1 في المئة ليصل إلى 16.1 مليار دولار أمريكي في 2017. كما أن محافظ الاستثمارات في الخارج من المحتمل أن تتباطأ بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 10.6 في المئة لتصل إلى 10.4 مليار دولار أمريكي. وتشير التقديرات إلى ارتفاع الاستثمارات الأخرى في الخارج بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 15.0 في المئة لتصل إلى 17.3 مليار دولار أمريكي في 2017.

وتشير التقديرات إلى تباطؤ النمو السكاني في السعودية بشكل ملحوظ في السنوات القادمة عقب النمو السريع الذي حدث في العقد المنصرم «2000 – 2010»، حيث يُقدر بطء النمو السكاني بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 2.0 في المئة بين 2010 و2020 ومعدل نمو سنوي مركب يبلغ 1.4 في المئة خلال الفترة من 2020 إلى 2030 مقابل معدل نمو السنوي مركب بواقع 3.2 في المئة في العقد المنصرم «2000 – 2010» وعقب رد الفعل العنيف ضد تدفقات المهاجرين فإنه من المتوقع أن ينخفض صافي الهجرة، حيث إن السعودة قد حدت من الطلب على العمال الأجانب. وتشير التقديرات إلى أن تعداد السكان غير السعوديين، الذي قد نما ليصل إلى ثلث التعداد الكلي للسكان في عام 2012، قد ينخفض إلى 23 في المئة من إجمالي التعداد السكاني في 2024.

ارتفاع معدل البطالة بين المواطنين السعوديين شجع على اتخاذ إجراءات ضد الشركات التي تعين عمالاً أجانب

جدير بالذكر أن ارتفاع معدل البطالة بين المواطنين السعوديين قد شجع على اتخاذ إجراءات ضد الشركات التي تعين عمال أجانب. وتأمل الحكومة في أن تعزز مبادرة السعودة التي اتخذتها، بما في ذلك الغرامات «640 دولاً أمريكي في السنة لكل مقيم إضافي» بالنسبة للشركات التي تضم قوة عاملة تتألف مما يقل عن 50 في المئة من المواطنين السعوديين، باعتبار ذلك أسلوباً لمكافحة مشكلة البطالة المستمرة. وتهدف السعودية إلى إيجاد 3 ملايين وظيفة للمواطنين بحلول 2013 و6 ملايين وظيفة بحلول 2030، وذلك على نحو جزئي عبر مبادرة السعودة. وإضافة إلى ذلك، فقد زادت الحكومة من إعانات البطالة عبر برنامج حافز الذي قُدِّمَ في أواخر 2011، حيث يُمنح السعوديين العاطلين، عبر البرنامج، 2.000 ريال سعودي «533 دولارا أمريكيا» في الشهر لمدة تصل إلى سنة.

وأضاف ارتفع الإنفاق المالي في عام 2013 بنسبة 19.0 في المئة مقارنة بميزانية العام 2012، غير أنه يقل عن الإنفاق الفعلي بواقع 4 في المئة مع التركيز على التعليم والرعاية الصحية والنقل والبنية التحتية. وتتماشى أهداف الميزانية الجديدة مع خطة التنمية التاسعة «2010 – 2014» التي خصصت ما يزيد عن 50 في المئة من مبلغ 390.0 مليار دولار أمريكي لتنمية الموارد البشرية بقصد إصلاح إنتاجية القوة العاملة للمملكة ومعالجة بطالة الشباب والحد من الاعتماد على غير السعوديين. كما تعتزم الحكومة تعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية بزيادة عدد الأسرة لما يربو عن 100.000 سرير بحلول علم 2014 وزيادة موظفي المستشفيات، ضمن جملة مبادرات أخرى. كما أن تأثير كافة هذه التدابير من المحتمل أن يرفع تعادل سعر النفط بواقع 14.5 في المئة ليصل إلى 85.2 دولار أمريكي للبرميل في عام 2013.

عمومية الشركة أقرت توزيع أرباح نقدية بواقع 70 فلسا للسهم

المعروف: «المشتركة» تتطلع أن تكون ضمن أنجح عشر شركات في مجال المقاولات

عقدت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات جمعيتها العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 التي عقدت أمس الموافق 2013/05/14 بنسبة حضور بلغت 81.14 في المئة ووافق المساهمون على جميع بنود جدول الاعمال.

وقد وافق المساهمون على جميع بنود جدول الاعمال وابرزها تقرير مجلس الادارة وتقرير مراقبي الحسابات والبيانات المالية والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012، وعلى التعامل مع أطراف ذات صلة، كما وافقوا على توزيع ارباح نقدية بواقع 70 فلسا للسهم الواحد ومكافأة اعضاء مجلس الادارة وتفويض مجلس الادارة بشراء وبيع اسهم الشركة لمدة 18 شهرا وفق القانون واعادوا تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية 2013 وتفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابهم.

وقد استعرض رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في الشركة السيد عبدالرحمن موسى المعروف تقرير مجلس الادارة امام المساهمين وسلط الضوء على أبرز انجازات الشركة خلال العام 2012، وعرض أهم الانجازات التي حققتها الشركة وشركاتها التابعة وفروعها.خلال العام.

وقال إننا نتطلع لتحقيق الهدف الرئيسي للمجموعة المشتركة المتمثل في زيادة معدلات النمو في الإيرادات والأرباح في الشركة الأم وعبر جميع شركاتنا التابعة وفروعنا داخل وخارج دولة الكويت بغرض تنمية العائد على حقوق المساهمين والمحافظة على وضعنا ضمن أكبر شركات المقاولات العاملة في دولة الكويت والمنطقة.

واوضح ان الشركة حافظت على إستقرار أعمالها وعملياتها وفقا لرؤيتها المستقبلية المتمثلة في التوسع جغرافيا وإضافة أنشطة جديدة لزيادة ايرادات وارباح الشركة لتكون من ضمن أنجح عشر شركات في مجال المقاولات بمنطقة الخليج العربي خلال السنوات الخمس المقبلة.

المعروف مترئسا العمومية

وتطرق عبد الرحمن المعروف الى انجازات شهدتها الشركة خلال العام 2012 على صعيد التطوير والتوسع والنمو، تمثلت في إعداد و تركيب البنية التحتية لمشروع ERP وإستخدام برامج «SAP» في مجال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وإعتماد تكنولوجيا «UCS» للمراقبة المركزية للسيرفرات بالشركة بهدف ميكنة جميع عمليات المجموعة المشتركة وايجاد تحليل للمعلومات يساعد جهاز الشركة على أداء أعماله بصورة سريعة وفعالة.

واضاف انه تم انشاء فرع للشركة في مدينة دبي وإصدار الرخصة التجارية لتغطية النشاط الخاص بأعمال تركيب المعدات الكهروميكانيكة وصيانتها وأعمال الأصباغ والدهانات وجاري إضافة أنشطة أعمال التمديدات الكهربائية وأعمال الخرسانة ومقاولات إنشاء الجسور والسدود وإصلاحها ومقاولات إنشاء الطرق. كما تم إصدار السجل التجاري لفرع الشركة في الخبر في المنطقة الشرقية من السعودية نظراً لوجود المشاريع الضخمة بتلك المنطقة، اضف الى ذلك تم انشاء مصنع لإنتاج الأملشن بمراكز الخدمة بدولة الكويت والذي يستخدم في التصاق طبقات الإسفلت بعضها ببعض.

عبدالحليم: مركزنا المالي قوي يؤهلنا للدخول في تنفيذ مشاريع ضخمة

ولفت السيد المعروف الى أن الشركة حصلت على تصنيف الفئة الثالثة لأعمال التكييف خلال عام 2012 لدى لجنة المناقصات المركزية يضاف إلى التصنيفات الحالية والتي تتمثل في الفئة الاولى لأعمال البنية التحتية «طرق ومجاري» والفئة الأولى للأعمال الإنشائية والمدنية والفئة الثانية للأعمال الكهربائية والتي تعتبر أعلى تصنيف لدى لجنة المناقصات المركزية، كما استطاعت «المجموعة المشتركة – قطر» «تابعة» أن تحصل على شهادة ISO 14001 : 2004 «نظام الجودة البيئية العالمية» وعلى شهادة OHSAS 18001 : 2007 « نظام إدارة السلامة والصحة المهنية العالمية» وهما إضافة لشهادة الأيزو ISO 9001 : 2008 « نظام الجودة الإدارية العالمية» والتي سبق أن حصلت عليها هذه الشركة في عام 2010.

وكشف أنه تم خلال العام 2012 عقد إتفاقيات مشاريع مشتركة «JV» ومذكرات تفاهم «MOU» وإتفاقيات تعاون مشترك مع شركات عديدة من كوريا الجنوبية والصين والهند وبلجيكا وأسبانيا وتركيا والامارات العربية المتحدة هذا بالإضافة إلى الاتفاقيات التي سبق توقيعها مع شركة هيونداي للهندسة والإنشاء الكورية «HYUNDAI» وشركة أرابتك الإماراتية «ARABTEC» وشركة فلوتك الهندية «FLOWTECH» وشركة تيكار التركية «TEKAR» وذلك لتعزيز قدرات الشركة واستعدادها للمساهمة في تنفيذ مشاريع خطة التنمية في الكويت.

من جانبه استعرض الرئيس التنفيذي في الشركة السيد سليمان عبد الرحمن المعروف الاداء المالي للشركة في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 واوضح أن اجمالي الايرادات بلغت 176.762.831 دينار كويتي مقارنة مع 150.608.398 دينار كويتي في عام 2011 بزيادة قدرها 17.4 في المئة.

واضاف ان الأداء التشغيلي تحسن خلال الستة حيث بلغ إجمالي الربح 20.817.052 دينار كويتي مقارنة مع 18.167.827 دينار كويتي في عام 2011 وبمعدل نمو قدرة 14.6 في المئة .. وبلغ صافي الربح 10.697.218 دينار كويتي مقارنة مع 10.272.656 دينار كويتي في عام 2011 بزيادة قدرها 4.1 في المئة . وبلغت ربحية السهم «96.70 فلسا للسهم» مقارنة مع العام السابق حيث بلغت ربحية السهم «95.63 فلسا للسهم.

وقال سليمان المعروف أنه في ضوء الأداء التشغيلي والمالي الذي شهدته المجموعة خلال عام 2012 اقترح مجلس إدارة الشركة توزيع أرباح نقدية بنسبة 70 في المئة من القيمة الاسمية للأسهم والذي يعادل 70 فلسا للسهم على المساهمين المسجلين في دفاتر الشركة بتاريخ اجتماع الجمعية العمومية.

وتابع سليمان المعروف يقول ان إجمالي الموجودات بلغ 173.157.266 دينار كويتي مقارنة مع 145.692.612 دينار كويتي في 2011 بزيادة قدرها 18.9 في المئة.

ومضى د.نبيل عبدالحليم قائلا أن للشركة فروع عدة في أبو ظبي ودبي، وقطر، والخبر في السعودية، وفي العراق.

قرارات الهيئة تعكس الرغبة في تنظيم السوق

سوق الأسهم السعودي تفاعل سلباً مع حركة المضاربين

انخفضت اسهم 120 شركة أمس، وتراجع المؤشر 36 نقطة بنسبة 0.51 في المئة ليصل الى 7158 نقطة متأثرا بقرارت هيئة السوق المالية للحد على المضاربة على الاسهم التي تدرج في اليوم الاول والتي اصدرتها أمس الاول.

وكانت الهيئة قد أصدرت أمس الاول ثلاثة قرارات، فهمها السوق على انها تستهدف تقييد حركة وتلاعب المضاربين في الشركات المدرجة للتداول في اليوم الأول، وتحد من توجه السيولة لها، اضافة الى الحد من تلاعب المضاربين في اغلاق اسعار الاسهم في الصفقات الأخيرة.

ويختص القرار الاول بتحديد نسبة تداول الأسهم في اليوم الأول لها بالسوق ب 10 في المئة ، والقرار الثاني يضع آلية جديدة للتعامل مع الشركات الخاسرة 50 في المئة من رأس المال، اما الثالث فيطرح طريقة لاحتساب سعر الإغلاق بطريقة المعدّل السعري «VWAP» بدلا من سعر اغلاق آخر صفقة.

وتعليقا على ذلك أكد مختصون لـ«الرياض»، إيجابية قرارت مجلس هيئة سوق المال الأخيرة، مشيرين إلى أن مثل هذه القرارات تدخل ضمن توجه وسياسة رئيس الهيئة الجديد الرامية إلى تنظيم السوق، وتطويرها وحماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية.

وقال المدير الإقليمي لمصرف الراجحي في شمال جدة حسين بن حمد الرقيب، إن هذه القرارات ستحد وتمنع من سحب السيولة قبل اليوم الاول لادراج الشركات الجديدة، وبالتالي منع التذبذبات العالية التي يشهدها السوق، وتتسبب في خسائر عالية، وهي ستعطي أمنا أكبر ليس فقط لصغار المستثمرين بل لعموم المساهمين.

واضاف أن الحكم على ذلك لن يكون واضحا في هذه الفترة التي تعد فترة الهدوء لسوق الأسهم السعودي، بسبب دخول موسم الإجازات، ويبدو واضحا من القرارت والتوجه الذي يصدر عن هيئة سوق المال عزم إدارتها الجديدة على تنظيم السوق وتخليصه من مختلف الممارسات الخاطئة التي شهدها السوق في الماضي.

من جهته وصف المحلل المالي والرئيس السابق لقسم المحاسبة والتمويل في جامعة الملك عبد العزيز الدكتور علي بن حسن التواتي، القرارت بأنها مزيد من الخطى نحو الشفافية والتنظيم للسوق الذي لا يزال يعد سوقا جديدا، وهي تصب في خلق جو من المساواة والتساوي بين عموم الشركات.

واشار الى أن القرارات الجريئة التي تصدر عن مجلس الهيئة هي مؤشر مطمئن وإيجابي، وهناك نماذج أخرى لتوجه المجلس للتنظيم مثل إيقاف شركة المتكاملة، وبالنسبة لمشروع الشركات التي بلغت خسائرها ارقاما قياسية تفوق 50 في المئة من رأسمالها، هي شركات معروفة قطاعاتها للجميع، وغالبيتها في مجال التأمين ولا يتجاوز رأس مالها 100 أو 200 مليون ريال، ومع ذلك لديها ديون والتزامات تبلغ رأس المال، وقد تزيد عليه، وتم التحذير منها في السابق، ومع حزم إدارة السوق الحالية، وعدم رضوخها لأي نوع من أنواع المجاملة والمحاباة، فليس أمامها من خيار سوى الاندماج في كيانات مشتركة قادرة على الوفاء بمتطلباتها أو مغادرة السوق.

السوق سجلت انخفاض أسعار 120 شركة